

## خليل شاهين\*

### استمرار المواجهة مع الاحتلال في ظل سياسة رسمية مأزومة

**تنشغل** الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها العسكرية والأمنية ببلورة ردود على تواصل الموجة الانتفاضية، للشهر السادس على التوالي، بينما يعمل الوعي الشعبي الفلسطيني على تحويل الردود الإسرائيلية إلى وقود لاستمرار الفعل الشعبي، مثلما تجلّى في الفاعليات التضامنية لكسر العقوبات المفروضة على عائلات الشهداء.

ومن حيث الجوهر، تقوم الحكومة الإسرائيلية عبر إجراءاتها المتتالية بإعادة تشكيل علاقتها مع الشعب الفلسطيني من جهة، والسلطة من جهة أخرى، بالتزامن مع تعميق الاحتلال والاستيطان، انطلاقاً من فرضية بات يُجمع عليها معظم مكونات الخريطة الحزبية الإسرائيلية - باستثناء حزب ميرتس - وفحواها انتهاء حقبة المفاوضات على أساس "حل الدولتين".

يحدث ذلك في الوقت الذي لا تزال القيادة الفلسطينية تدرس منذ عام كيفية تنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير بشأن إعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، وتراهن على إمكان استئناف المفاوضات في ظل "مواكبة دولية"، وتبدو كأنها تفقد السيطرة، أو تسيء إدارة جملة من الأحداث والتفاعلات الداخلية.

### جدل التسهيلات وسيناريو انهيار السلطة

مع تواصل الموجة الانتفاضية، بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص جنود الاحتلال والمستوطنين خلال خمسة أشهر (حتى ٤ آذار / مارس ٢٠١٦) ١٩١ شهيداً وشهيدة، بينهم ٤١ دون عمر ١٨ عاماً، وذلك بحسب معظم التقارير المتداولة في وسائل الإعلام الفلسطينية، بينما وصل عدد القتلى الإسرائيليين إلى ٣٣ قتيلاً، والجرحى إلى ٣٢١ مصاباً خلال الفترة ذاتها، بحسب ما أورد موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" في ٤ آذار / مارس.

وفي سعيه لإجهاض الفعل الشعبي، ينطلق جيش الاحتلال في تقديراته، من عدم وجود تصور

\* صحافي فلسطيني.

بشأن المدى الزمني الذي ستبلغه الموجة الانتفاضية. وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن هذه التقديرات التي يوافق عليها "الشاباك" أيضاً، وضعت أمام الحكومة، إلى جانب بعض الاقتراحات بشأن "تسهيلات" ربما تحدّ من توجّه الفلسطينيين إلى تصعيد المجابهة الميدانية، وتوفّر دعماً لسلطة الرئيس محمود عباس في مواجهة مخاطر استغلال حركة "حماس" للأحداث من أجل زيادة شعبيتها وتعزيز نشاطها في الضفة الغربية (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٦/٣/٦).

وتعكس هذه التباينات داخل حكومة نتنياهو حالة الجدل المتصاعدة منذ بداية العام بشأن ما يجب فعله لمنع انفجار الوضع في الضفة المحتلة وقطاع غزة.

وفي سياق هذا الجدل، يرى زئيف إلكين، وزير الاستيعاب في حكومة نتنياهو، أن السلطة الفلسطينية ستنتهار خلال عام أو اثنين، وأن الخيار الوحيد أمام الحكومة الإسرائيلية هو "إعادة احتلال الضفة الغربية، لأنها لا يمكن أن تفكر في الانسحاب ورسم الحدود" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٣/٢).

وفي المقابل، تميل المؤسسات العسكرية والاستخباراتية إلى اعتماد مقاربة "العصا والجزرة"، من خلال استمرار عمليات القمع والإعدام الميداني والاعتقال اليومي للناشطين وفرض عقوبات جماعية على بعض المناطق تشمل الحصار والإغلاق لفترات محدودة وحملات الدهم والاعتقال، مع تجنّب فرض عقوبات شاملة قد تدفع في اتجاه انخراط مزيد من الفئات المتضررة في الفعل الشعبي المقاوم، بالتزامن مع تقديم "تسهيلات" تبدو كمكافأة للمناطق التي تشهد هدوءاً نسبياً من جهة، وللسلطة من جهة أخرى في مقابل دورها في تهدئة الأوضاع.

وفي هذا الإطار، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال هيرتسي هليفي خلال عرض أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في ٢٣ شباط / فبراير الماضي، إن الخطوات الاقتصادية يمكنها المساعدة في استقرار الأوضاع في الضفة الغربية، معتبراً أن قرار الحكومة مواصلة السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر، وزيادة أعدادهم، "خطوة في الاتجاه الصحيح لكبح التصعيد" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٢/٢٥).

وانسجاماً مع ذلك، جاءت خطوات وزير المال الإسرائيلي موشيه كحلون، عقب اجتماعه بنظيره الفلسطيني شكري بشارة في ٤ شباط / فبراير الماضي، وبموافقة نتنياهو، ومنها قرار تحويل نصف مليار شيكل من عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل بهدف تقليص العجز في ميزانية السلطة، وإصدار تصاريح عمل إضافية لآلاف العمال الفلسطينيين (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٦/٣/٦).

## بين الضم والفصل

وفي تعبير عن تحويل الوضع الراهن إلى "فرصة" لإسرائيل، رجّح الكاتب الإسرائيلي عادي منيتس أن يحمل تفكك السلطة الفلسطينية وانهارها ضمناً "فرصة لعملية سياسية تحظى بدعم دولي تدريجي لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية"، وتنفيذ خطة اليمين الإسرائيلي لضم المناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٥/١٢/١٤). وفي المقابل، أعلن يتسحاق هيرتسوغ، رئيس "المعسكر الصهيوني"، ثاني أكبر تحالف سياسي في الساحة السياسية الإسرائيلية، أنه يجب الانفصال عن الفلسطينيين في أسرع وقت ممكن، ودعا

إلى "بقاء قوات جيش الاحتلال في المناطق الفلسطينية كلما اقتضت الحاجة ذلك"، مع فصل أحياء فلسطينية قريبة من القدس عن المدينة، وإقامة جدار فاصل ما بين "المستوطنات" والبلدات العربية المجاورة لها، ومنح الفلسطينيين في الضفة الغربية مزيداً من "الصلاحيات المدنية"، "بهدف إعادة بناء الثقة بين الطرفين"، منطلقاً من أنه "لا تلوح في الأفق إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية" مع الجانب الفلسطيني (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٢/١٠).

## تعميق الاحتلال والاستيطان

وواقع الحال أن نتنياهو يُعتبر سباقاً في تعميق الاحتلال والاستيطان والعنصرية وفق رؤية هدفها القضاء على أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، ولذلك سخر من حزب العمل ورئيسه هيرتسوغ، بسبب تصريحات الأخير التي قال فيها إن "حل الدولتين غير قابل للتطبيق"، وأشار إلى أن حزب العمل يتبنى أفكاره حالياً. وقال نتنياهو في خطاب له إن "أعضاء حزب العمل اقتنعوا.. بأن حل دولتين لشعبين غير قابل للتطبيق. صباح الخير هيرتسوغ، سعيد أنك استيقظت، صباح الخير حزب العمل" (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/٢/١٠).

وبهذا الشأن، أفادت معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أنه خلال ولاية نتنياهو في رئاسة الحكومة، منذ سنة ٢٠٠٩، ازداد عدد المستوطنين بنسبة ٥٥٪. وعقب المحلل الاقتصادي السياسي في صحيفة "يديעות أchronوت" سيفر بلوتسكركر على هذه المعطيات بالقول إنه في نهاية سنة ٢٠٠٨ كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٢٦٠,٠٠٠، ولا يشمل ذلك المستوطنات في شرقي القدس ولا البؤر الاستيطانية، وأن عددهم بحسب المعطيات الجديدة ارتفع إلى ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن. ويضاف إلى هذا العدد ٢٢٠,٠٠٠ في المستعمرات المقامة في القدس المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليصبح العدد ٦٢٠,٠٠٠ مستوطن، من دون احتساب المستوطنين في البؤر الاستيطانية. وهذه المعطيات تعني أن وتيرة الزيادة السكانية في المستوطنات هي أكثر بأربع مرات من وتيرة الزيادة السكانية بين اليهود في إسرائيل، كما أن وتيرة الزيادة السكانية بين المستوطنين هي ضعف وتيرتها بين الفلسطينيين، وهذا وفقاً لبلوتسكركر (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/٢/٢).

## عام على قرارات "المركزي"

على المستوى الفلسطيني، نقلت صحيفة "الحياة" اللندنية عن مسؤولين فلسطينيين قولهم إن السلطة تواجه أزمة كبيرة في تطبيق قراراتها الخاصة بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، و"ما زالت مترددة في شكل كبير" في تطبيق القرارات التي اتخذها المجلس المركزي في شباط / فبراير ٢٠١٥، "بسبب العواقب وردود الفعل الإسرائيلية المتوقعة في حال تطبيق هذه القرارات". وقال مسؤول كبير في حركة "فتح": نحن أمام أزمة مركبة، فإذا طبقنا القرارات، سنعاني، وإذا لم نطبقها، سنعاني أيضاً، مشيراً إلى ردادات فعل الشارع الفلسطيني.

وأضافت الصحيفة نقلاً عن هؤلاء المسؤولين الفلسطينيين، أن إسرائيل وجهت رسائل واضحة إلى السلطة بأن وقف التنسيق الأمني سيؤثر في منظومة العلاقات القائمة بين الجانبين، والتي تعتمد فيها السلطة الفلسطينية بدرجة كبيرة على "التسهيلات" الإسرائيلية، وخصوصاً في تنقل كبار المسؤولين في الداخل والخارج، وتنقل أجهزة الشرطة والأمن بين المحافظات، كما تعتمد على

إسرائيل في المعابر وفي إقرار جوازات السفر وبطاقات الهوية وشهادات الميلاد والوفاة (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٦/٣/٤).

وكان الرئيس عباس أرسل وفداً إلى السلطات الإسرائيلية لتسليم رسالة واضحة في شأن قرار السلطة إعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل في حال واصلت الأخيرة خرق الاتفاقات الموقعة مع السلطة. وضم الوفد كلاً من وزير الشؤون المدنية وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" حسين الشيخ، ومدير الاستخبارات العامة ماجد فرج، ومدير جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح. ونقل موقع إخباري عن عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لم يكشف اسمه، أن حسين الشيخ بلغ اللجنة خلال اجتماعها في ١ آذار / مارس، أن الوفد الأمني الفلسطيني تطرق إلى أربع قضايا خلال اللقاء مع الوفد الإسرائيلي "من أجل استمرار التنسيق الأمني"، تشمل ضرورة وقف اقتحامات المدن والبلدات الفلسطينية، ورفع الحجز عن الأموال الفلسطينية المحجوزة، وموافقة إسرائيل على إصدار جواز السفر الفلسطيني باسم "فلسطين" من دون استخدام "دولة فلسطين"، واعتبار قطاع غزة جزءاً من الولاية الفلسطينية، وعدم التفاوض مع أي جهة تخص القطاع (تركيا ومفاوضات الميناء مثلاً) إلا من خلال السلطة الوطنية.

وفي المقابل، اقترح الجانب الإسرائيلي أن يجري الاتفاق على أن يشمل وقف الاقتحامات، في البداية، مدينتي رام الله وأريحا، وفي ضوء التطورات يجري تقويم المسألة وبحث تعميم ذلك على باقي المدن. وأوضح المصدر ذاته أن الرئيس عباس بلغ اللجنة التنفيذية أن "اللجنة المركزية لحركة فتح" صوتت بالإجماع على قرار سيحمله الوفد في اللقاء القادم مع الجانب الإسرائيلي، يقضي بموافقة الجانب الفلسطيني على استمرار التنسيق الأمني مقابل تعهد الطرف الإسرائيلي بوقف الاقتحامات لمناطق (أ). "وطلب الرئيس التصويت على المقترح ونال الأغلبية، على الرغم من أنه يتناقض كلياً مع قرارات المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني بشكل كامل كخطوة على طريق فك الارتباط بالاحتلال (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/٣/٣).

واللافت أن المجلس الثوري لحركة "فتح" دعا في بيان أصدره في ٤ آذار / مارس عقب اختتام دورة اجتماعاته في رام الله، إلى التنفيذ العاجل لقرارات المجلس المركزي المتعلقة بتحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال، في ظل إسقاط هذه الأخيرة للاتفاقيات الموقعة وتنگرها لها كلياً، رافضاً جميع العروض التي تنتقص من السيادة الوطنية (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٣/٤).

## المصالحة

فيما يتعلق بملف المصالحة، ثمة شكوك في شأن إمكان تحقيق اختراق، بعد إعلان التوصل إلى ما أطلق عليه "التصور العملي" لتنفيذ اتفاق المصالحة خلال اجتماع بين وفدين من "فتح" و"حماس" في الدوحة في ٧ و٨ شباط / فبراير الماضي. ولم يكشف رسمياً عن مضمون هذا التصور، وذلك بانتظار عودة الوفدين إلى أطرفهما القيادية لمناقشة نقاط الاتفاق والخلاف التي برزت خلال حوار الدوحة.

وعلى الرغم من إمكان توصل الطرفين إلى اتفاق جزئي بشأن تأليف حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، فإن مراقبين يبدون تشاؤماً حيال إمكان الاتفاق على ملفات شائكة قد تحول دون تأليف مثل هذه الحكومة، أو قد تعوق عملها بعد تأليفها، بل ربما تفجرها

في لحظة ما، وخصوصاً فيما يتعلق ببرنامج الحكومة الذي تطالب "فتح" بأن يستند إلى برنامج منظمة التحرير، فضلاً عن الخلافات بشأن تفعيل المجلس التشريعي، ومعالجة ملف موظفي حكومة "حماس" السابقة، وإدارة معبر رفح، وغير ذلك.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، إن "الشرط الأساسي لنجاح المصالحة هو عزل الضغوط الخارجية عن الاتفاق الفلسطيني، فهم يتحدثون اليوم عن التزامات منظمة التحرير كشرط أساسي لتحقيقها، وكان هناك حوار بشأن ذلك، وعزلنا هذه النقطة بالذات حتى لا تكون نقطة متعلقة بإحدى آليات تنفيذ المصالحة"، مؤكداً معارضة "حماس" لذلك، لأن "التزامات المنظمة هي التي جلبت الحصار على قطاع غزة، والفيتو على مصالحة حماس" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٦/٢/١١)

### أزمات وإضرابات وملاحقات

في ظل اشتداد الهجمة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه، واستمرار الانقسام الداخلي، باتت الأزمات الداخلية تستفحل بشكل يهدد بمزيد من التوترات الاجتماعية، وفي مقدمها إضراب المعلمين الذي يشكل تهديداً للعام الدراسي في ضوء إصرار المعلمين المضربين على مطالبهم، ومحاولة الحكومة إجهاض الإضراب.

وكشف حراك المعلمين عن تصاعد التوترات الاجتماعية جرّاء غياب العدالة الاجتماعية في السياسات الحكومية، وخصوصاً من حيث الفجوات الكبيرة في الرواتب داخل القطاع العام، والتوزيع غير العادل لميزانية السلطة بين مختلف القطاعات، وبالتالي زيادة الأعباء على بعض الفئات مقارنة بغيرها من الفئات.

### اغتيال عمر نايف

علاوة على ما سبق، ثمة تطورات أخرى ربما تُلحق الضرر بالعلاقات الوطنية، وفي مقدمها جريمة اغتيال المناضل عمر نايف، القيادي في الجبهة الشعبية، داخل سفارة فلسطين في بلغاريا، والتي لجأ إليها لتفادي تسليمه إلى إسرائيل من طرف السلطات البلغارية، على خلفية قضية فراره من الأسر في سجون الاحتلال في سنة ١٩٨٦. وقد وجهت عائلة الشهيد نايف انتقادات إلى وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية والسفارة في صوفيا بسبب ما اعتبرته تقصيراً في توفير الحماية له على الرغم من المعرفة المسبقة بملاحقته من جانب الموساد الإسرائيلي (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٣/٥).

تبقى هناك صفحات مضيئة وسط ذلك كله، أهمها استمرار الموجة الانتفاضية على الرغم من البطش الإسرائيلي، وبروز أشكال جديدة في الكفاح الفلسطيني يتصدرها جيل من الشباب، ومنها الأشكال النضالية البطولية التي يقدمها الأسرى في سجون الاحتلال، وفي مقدمهم الأسير الصحافي محمد القيق الذي خاض إضراباً عن الطعام استمر ٩٤ يوماً، وتُوج بانتصاره على السجن باتفاق في ٢٦ شباط / فبراير الماضي، تلتزم فيه سلطات الاحتلال بإنهاء اعتقاله الإداري في ٢١ أيار / مايو. ■